عمليات الإدراج في البورصة الآسيوية تتفوق على بورصتي المدينة الأميركية

معركة على كعكة الاكتتابات العامة بين هونج كونج ونيويورك

عندما انتقد جاك ما هونج كونج الشهر الماضي بسبب ممارساتها الخاصة بإدراج الشركات، التي عفا عليها الزمن، وجه مؤسس «علي بابا» إلى المدينة ضربة في المكان الذي يؤلمها.

التنافس بين هونج كونج ونيويورك ازداد فقط بعد أن اختار الملياردير الصيني قبل عامين الولايات المتحدة لعملية الاكتتاب العام الأولي لمجموعة التجارة الإلكترونية التابعة له.

هذا العام المعركة بين أكبر مركزين للإدراج في العالم ستُصبح أكثر سخونة، في الوقت الذي تواجه فيه أسهم ثلاث شركات تكنولوجيا صينية الخيار نفسه الذي واجهه ما.

في العام الذي أسدل أستاره للتو، تقدّمت نيويورك بفارق ضئيل على هونج كونج في التصنيفات العالمية لعمليات الإدراج الجديدة، إذ بلغت قيمة عمليات الإدراج 24.6 مليار دولار في بورصتي نيويورك وناسداك مجتمعتين، بينما حصلت هونج كونج على 24.5 مليار دولار، وذلك وفقا لشركة ديلوجيك. شنغهاي جاءت في المركز التالي بـ16 مليار دولار.

طوكيو وكوبنهاجن انتهتا في المراكز العُليا مع ما يساوي 9.6 مليار دولار و5.9 مليار دولار من عمليات الإدراج الجديدة لمصلحتهما.

لكن هذه الأرقام كانت أقل بكثير من العام الماضي. على الصعيد العالمي، عمليات الإدراج الجديدة بلغت 141 مليار دولار في 2016، متراجعة بمقدار الثُلث عن عام 2015 الذي كان أضعف مستوى تم تسجيله منذ عام 2012.

يوضّح فيل دروري، رئيس فريق أسواق رأس المال في سيتي جروب لأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا: «من الناحية العملية تم إغلاق ستة من الأشهر الـ12 بسبب الأحداث على مستوى الاقتصاد الكلي – مخاوف حول النمو في الصين، وخروج بريطانيا، والانتخابات الأمريكية – وهذا أمر نادر جدا. لكن في العام الجديد أعتقد أننا سننظر إلى عام 2017 عندما يكون وراءنا على أنه عام قوي».

آمال التحسن تقع بشكل كبير على قطاع التكنولوجيا. على رأس عمليات الاكتتاب العام الأولي لعام 2017 هناك «سناب»، شركة تطبيق الرسائل التي تستعد للإدراج في نيويورك في وقت قريب ربما يكون (مارس). سيسعى المصرفيون لتكرار الظهور الأول في (يوليو) لشركة لاين، المنافسة اليابانية لـ «واتساب» التي تحدّت اضطراب السوق بعد «خروج بريطانيا»، لجمع 1.3 مليار دولار. وقد ارتفعت أسهمها في ظهورها الأول في طوكيو ونيويورك.

مع تقييم مُستهدف يراوح بين 20 مليار دولار و25 مليارا، سناب ستكون واحدة من أكبر عمليات الاكتتاب العام الأولي في الأعوام الأخيرة. عملية تعويم ناجحة من المحتمل أيضا أن تُشجّع ما يُسمين «وحيدات القرن» – الشركات الخاصة في قطاع التكنولوجيا التي تملك كل منها تقييما لا يقل عن مليار دولار – على النظر في اتّخاذ القرار الحاسم.

يقول أنتوني كونتوليون، الرئيس العالمي لفريق مجموعة أسواق رأسمال الأسهم في كريدي سويس: «عام 2017 من المُقرر أن يكون عام انتعاش». ويعتقد أن ارتفاع البورصة في أواخر عام 2016 سيوفر زخما في العام الجديد. ويُشير إلى أن «القطاعات التي يبدو أكثر قوة من حيث التراكم هي التكنولوجيا، والتجزئة / الاستهلاكية والطاقة.

معركة على الاكتتاب بين هونج كونج ونيويورك

40 ألف سائح سعودي زاروها في 2016

55 بالمئة من واردات السعودية من سريلانكا شاي ومنسوجات

نصف واردات السعودية من سريلانكا شاي ومنسوجات

قال القنصل العام السريلانكي في السعودية محمد فايزر ماكين، إن نحو 55 في المائة من إجمالي صادرات بلاده إلى المملكة، خلال العام الماضي تمثلت في الشاي السيلاني، والمنسوجات والملابس، بقيمة إجمالية بلغت أكثر من 148.5 مليون ريال.

وأضاف ماكين في تصريح لـ «الاقتصادية» أن واردات السعودية من الشاي السيلاني بلغت 31 في المائة من الصادرات بنحو عشرة آلاف طن، بقيمة 75 مليون ريال، فيما مثل ما استوردته السعودية من ملابس ومنسوجات 24 في المائة من إجمالي صادرات سريلانكا إليها بقيمة 73.5 مليون ريال.

وأوضح ماكين أن التبادل التجاري بين البلدين بلغ بنهاية 2015 نحو 764 مليون ريال، منهم 306 ملايين ريال للصادرات، و4.2 مليون ريال للواردات، حيث تستورد المملكة من سريلانكا المطاط المعالج بقيمة 29.8 مليون ريال، وجوز الهند بنحو 21.9 مليون ريال، والفواكه بنحو 15.6 مليون ريال، كما تشمل واردات المملكة من سريلانكا، الزهور والأعشاب والأسماك المجففة.

وحول أعداد السائحين الذين استقبلتهم سريلانكا خلال 2016 أكد ماكين أن بلاده استقبلت أكثر من 40 ألف سائح سعودي، حتى نهاية العام الماضي، لافتا إلى أنه من المستهدف رفع أعداد السائحين السعوديين إلى مليون سائح خلال العام الجاري، وذلك عبر تقديم برامج سياحية مناسبة لثقافة المملكة.

ولفت إلى أن أكثر من 36 ألف سائح سعودي زاروا سريلانكا بنهاية 2015، بزيادة نحو 5742 سائحا بنسبة ارتفاع 20 في المائة عن 2014، الذي سجل زيارة 30.875 سائحا. وأفاد بأن سريلانكا هذا العام بدأت في سحب البساط من البلدان السياحية المجاورة، ولا سيما أن السائح الخليجي عادة ما يبحث عن السياحة «النظيفة» التي تحترم العادات والتعاليم الإسلامية، وتقدم الطعام الحلال، وهو ما يتوافر في البرامج السياحية في سريلانكا. وحول التكلفة المتوقعة للرحلة الواحدة للعائلات، قال: «إن متوسط ما يمكن أن ينفقه الفرد الواحد في اليوم بين طعام وسكن وتنقل وترفيه لا يتجاوز 50 دولارا في اليوم، كما يمكن للعائلة الواحدة المكونة من خمسة أفراد، أن تنفق خلال أربعة أيام ما يقارب 2000 دولار، أو 5000 دولار لسبعة أيام.

أكبر الرابحين والخاسرين بسوق الصرف في 2016

يعد العام 2016 من الأعوام التي شهدت فيها أسواق الصرف تذبذبات كبيرة، بسبب الاضطرابات السياسية وقوة سعر صرف الدولار وما حدث من استفتاءات في أوروبا.

وكان اليورو ضحية للهجمات الإرهابية وصعود التيار اليميني المتطرف، فيما كان الجنيه الاسترليني ضحية لاستفتاء «بريكست».

ومن بين العوامل الأخرى التي أدت إلى التقلبات الحادة في سوق الصرف تذبذبات أسعار النفط، والانتخابات الأميركية، استفتاء «التعديل الدستوري» في إيطاليا الذي أدى إلى استقالة رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي.

ويعد الدولار أكبر الرابحين في العام 2016 ومن المتوقع أن يواصل التحسن في العام الجديد 2017.

فيما ساهم ارتفاع سعر النفط في ديسمبر الجاري في تحسين سعر صرف العملة الروسية بنسبة 21.31 بالمئة. كما استفاد الريال البرازيلي من تحسن أسعار السلع الأولية وصعد بنسبة 20.96 بالمئة. كما ارتفعت أسعار العملات الأوروبية خارج منطقة اليورو، حيث ارتفعت الكرونا الأيسلندية بنسبة 14.41 بالمئة. وفي أفريقيا ارتفع سعر صرف عملة جمهورية زامبيا، كواشا زامبي، بنسبة 11.96 بالمئة. كما ارتفعت عملة جنوب أفريقيا «راند» بنسبة 11 بالمئة.

وعلى صعيد العملات الخاسرة يعد الجنيه المصري أكبر الخاسرين، حيث واصل انخفاضه الشديد في أعقاب تعويمه الذي حدث في محاولة لتخفيف الأزمة الاقتصادية في البلاد، ولكنه انتهى بتأزيم الموقف الاقتصادي أكثر، حيث رفع معدل التضخم.

وشهد البوليفار الفنزويلي أكبر انخفاض في تاريخه. وتعاني فنزويلا من أزمة اقتصادية حادة نتيجة هبوط أسعار النفط، الذي يعد المصدر الأساسي لها.

وانخفض سعر الصرف الرسمي للبوليفار بنسبة 37 بالمئة، لكنه انهار في السوق الموازية بنحو 6 مرات.

كما انخفضت النيرة النيجيرية، حيث هبطت في العام الجاري بنسبة 37 بالمئة.

6 صعوبات اقتصادية أمام تونس في 2017

صعوبات كبيرة تواجه الاقتصاد التونسي

قال خبيران اقتصاديان إن عام 2017 سيكون صعبا للغاية على الاقتصاد التونسي؛ بسبب ستة عوامل داخلية وخارجية ستخلف سلسلة من التداعيات، رغم الأمل الذي بعثه مؤتمر الاستثمار «تونس 2020».

وحدد الخبراء هذه التحديات في عدم استقرار الوضع الاجتماعي، والتهديدات الإرهابية، وصورة تونس في الخارج، إضافة إلى بعض إجراءات قانون المالية، والتراجع المتوقع في قيمة الدينار أمام الدولار، فضلا عن وصول الجمهوري دونالد ترامب إلى الرئاسة في واشنطن.

لكن أحد هذين الخبيرين اعتبر أن هناك نقطتين إيجابيتين تبعثان على التفاؤل في 2017، وهما الاستقرار الحكومي، والتحسن الطفيف على مستوى عودة الاستثمار الخاص، فيما دعا الخبير الآخر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات استباقية لحماية الاقتصادي التونسي الهش.

النمو والتضخم

ووفق ميزانية تونس لعام 2017، من المتوقع تسجيل نسبة نمو نحو 2.5 بالمئة، مقابل 1.5 بالمئة متوقعة لكامل عام 2016، إضافة إلى نسبة تضخم في 2017 نحو 3.6 بالمئة، ونسبة تداين 63.8 بالمئة، وتسجيل عجز في الموازنة قرابة 5.4 بالمئة.

في تونس شهد عام 2016 العديد من الأحداث الاقتصادية، كانت أهمها تنظيم مؤتمر الاستثمار «تونس 2020»، أواخر تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، والذي أفرز تعهدات مالية بقرابة 15 مليار دولار.

ارتفاع البطالة

وزير التجارة التونسي السابق، الخبير الاقتصادي، محسن حسن، قال إن «سنة 2016 كانت صعبة على الاقتصاد التونسي، حيث كان النمو ضعيفا، ولم ينتج عن محركات النمو التقليدية، وهي الاستثمار، والتصدير، والاستهلاك».

حسن أضاف أن هذا «النمو الضعيف أدّى إلى تواصل ارتفاع نسبة البطالة، واختلال في التوازنات المالية الكبرى، ما يتجلّى في تسجيل صعوبات في تمويل الاقتصاد».

صعوبات ونقاط إيجابية

وبالنسبة لعام 2017، اعتبر وزير التجارة التونسي السابق أن «هناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر سلبا على الاقتصاد التونسي، منها التهديدات الإرهابية التي لا تزال قائمة، خاصة مع توقعات بعودة إرهابيين تونسيين من بؤر التوتر؛ وهو ما يزيد من مخاوف المتعاملين الاقتصاديين».

4 فرضيات

بالنسبة للخبير الاقتصادي التونسي، رضا الشكندالي، فإن ما يحدّد السياسات الاقتصادية هو «قانون المالية وميزانية 2017، التي قامت على 4 فرضيات، وهي تحقيق نسبة نمو نحو 2.5 بالمئة، وسعر برميل النفط عند 50 دولارا، وسعر الدولار عند 2.25 دينار تونسي، ونسبة تضخم نحو 3.6 بالمئة».

ارتفاع تكلفة الانتاج

وبحسب الخبير التونسي «تعتمد الصناعات التونسية على البترول، وبالتالي فإن تحقيق نسبة تضخم نحو 3.6 بالمئة تصبح غير ممكنة، ومع ارتفاع سعر النفط فإن الشركات ستزيد في الأسعار.. أيضا هذه الشركات تستورد مواد من الخارج، ومع تراجع قيمة الدينار أمام الدولار، فإن كلفة الإنتاج ستزيد»، وفق الخبير التونسي.

زيادة الأجور

ومحذرا، تابع الشكندالي أن «الزيادة في الأجور إذا لم تصاحبها زيادة في الإنتاج، فإن التضخم سيزيد، والكل يعرف أن زيادة الإنتاج مرتبطة بالقطاع الخاص والإجراءات التي تضمنها القانون لا تشجع هذا القطاع على الاستثمار، فمن جهة تمّ إقرار (فرض) مساهمة استثنائية للمؤسسات لفائدة الدولة، ومن جهة أخرى تمّ إقرار رفع السرية عن الحسابات البنكية (لمواجهة المتهربين من الضرائب)، وهي كلها عوامل غير مشجعة للاستثمار».

المؤسسة الوطنية: إنتاج ليبيا النفطي يرتفع إلى 685 ألف برميل يوميا

قال مسؤول بالمؤسسة الوطنية للنفط الليبية إن إنتاج ليبيا من النفط الخام بلغ 685 ألف برميل يوميا يوم الأحد ارتفاعا من نحو 600 ألف برميل يوميا الشهر الماضي.

وزاد الإنتاج بعد إنهاء إغلاق استمر عامين لخطوط أنابيب رئيسية تمتد من حقلي الشرارة والفيل في غرب البلاد وذلك قبل أسبوعين. واستؤنف الإنتاج تدريجيا من حقل الشرارة الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 330 ألف برميل يوميا. لكن لا يوجد أي إعلان عن استئناف الإنتاج من حقل الفيل الذي يستطيع أن ينتج 90 ألف برميل يوميا من الخام إلا أنه توجد مجموعة من الحراس يعرقلون التشغيل. وامتنع المسؤول عن الإدلاء بتفاصيل حول موقف التشغيل في الحقول.

ولا يزال إنتاج ليبيا أقل كثيرا مما كانت تنتجه قبل انتفاضة 2011 عند أكثر من 1.6 مليون برميل يوميا. وتقول المؤسسة الوطنية للنفط إنها تأمل في زيادة الإنتاج إلى نحو 900 ألف برميل يوميا بحلول مارس لكن هناك مخاطر لا تزال قائمة من الصراع السياسي. وليبيا إحدى دولتين من أعضاء منظمة أوبك تم استثناؤهما من الاتفاق الأخير على خفض الإنتاج.

انكماش قطاع الصناعات التحويلية التركي مجددا في ديسمبر

أظهر مسح نشرت نتائجه امس الاثنين أن قطاع الصناعات التحويلية التركي الذي يمثل نحو ثلث اقتصاد البلاد اتجه مجددا صوب الانكماش في ديسمبر كانون الأول ليهبط إلى أدنى مستوى في أربعة أشهر.

وانخفض مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعات التحويلية في تركيا إلى 47.7 في ديسمبر كانون الأول من 48.8 في نوفمبر تشرين الثاني وفقا لغرفة صناعة اسطنبول وإتش.آي.إس ماركت. وتشير أي قراءة دون مستوى الخمسين إلى الانكماش وأي قراءة فوقه إلى النمو.

وقال تريفور بالكين كبير الاقتصاديين لدي ماركت «ظل مؤشر مديري المشتريات التركي دون مستوى الخمسين في ديسمبر مما يعكس بشكل رئيسي مكونات الإنتاج والطلبيات الجديدة.»

وأضاف «الأكثر إيجابية أن التوظيف نما أكثر خلال الشهر. انخفاض قيمة الليرة كان من جديد مسؤولا عن زيادة ضغوط التكلفة مع تسارع وتيرة التضخم في أسعار المدخلات أكثر بعد اتجاه معتدل نسبيا في الربع الثالث.»

وقالت مؤسسة ماركت إن انخفاض الليرة واصل وضع ضغط صعودي على أسعار مدخلات التصنيع في ديسمبر كانون الأول مع استمرار التضخم في اتجاهه الصعودي. ونتيجة لهذا ارتفعت أسعار المنتجين أيضا بوتيرة أعلى مقارنة مع الفترة السابقة.

وتراجعت الليرة إلى مستويات قياسية منخفضة هذا العام متضررة من مخاوف داخلية متنامية خاصة فيما يتعلق بالأمن وحملة اعتقالات حكومية عقب محاولة انقلاب فاشلة في يوليو تموز. وفقدت الليرة نحو 20 في المئة من قيمتها مقابل الدولار هذا العام.

انكماش في الاقتصاد التركي

بنك الدولة الهندي يخفض فائدة الإقراض

قال بنك الدولة الهندي أكبر بنك في الهند من حيث الأصول إنه خفض أسعار الفائدة على الإقراض 90 نقطة أساس لآجال متنوعة من ليلة واحدة إلى ثلاث سنوات بعد ارتفاع كبير في الودائع.

وبموجب تلك الخطوة انخفض سعر فائدة البنك على الإقراض لليلة واحدة إلى 7.75 بالمئة من 8.65 بالمئة بينما هبطت الفائدة على الإقراض لثلاث سنوات إلى 8.15 بالمئة من 9.05 بالمئة.

وانخفضت أيضا أسعار الفائدة على الإقراض لآجال أخرى اعتبارا من يوم الأحد.

وتلقت البنوك ودائع بنحو 14.9 تريليون روبية (219.30 مليار دولار) من فئتي أوراق النقد القديمة 500 وألف روبية منذ قرار الحكومة غير المتوقع في الثامن من نوفمبر تشرين الثاني بحظر التعامل بأوراق النقد من تلك الفئتين بهدف مكافحة التزوير والكشف عن الثروات غير المعلنة.

ونما الناتج المحلي الإجمالي للهند 7.3 بالمئة على أساس سنوي في الربع الثالث من 2016 مسجلا أسرع وتيرة نمو بين الاقتصادات الكبيرة إلا أن جزءا كبيرا من هذا النمو تحقق بفعل الطلب الاستهلاكي.

وسيلقى هذا الخفض في فائدة الإقراض ترحيبا من بنك الاحتياطي الهندي (البنك المركزي) الذي خفض الفائدة الأساسية 175 نقطة أساس منذ بداية 2015 لكنه رأى أن البنوك تباطأت أكثر من اللازم في خفض فوائدها على الإقراض.